تحقيقات

19 مجمعاً سكنياً لا تلبي معايير البناء الإغاثي (العربي الجديد)

تفتقر مساكن نازحي الشمال السوري الإسمنتية إلى معايير البناء الإغاثي، بما يجعلهم عرضة لأخطار تقلبات الطقس، والمشكلة الأكبر صغر المساحة اللازمة لأسر حلمت بالخلاص من الخيام، لكنها في حاجة إلى غالبية الخدمات

مساكن النازحين السوريين

وحدات مخالفة للمعايير الإغاثية

إدلب ـ **مصعب الياسين**

انتقلت عائلة النازح السوري سامر الأخضر في صيف عام 2022 إلى العيش في منزل إسمنتي، ضمن مجمع مخيمات الكمونة شمال محافظة إدلب (شمال غرب) قرب مدينة سرمدا السورية الحدودية مع تركيا، بعد سبعة أعوام قضتها الأسرة تحت سقف خيام قماشية في معرة مصرين، شمالي إدلب، إثر نزوحهم القسري من ريف حماة الشمالي، لكن مسكنهم الجديد وإن كان أفضل من السابق إلا أنه لم يستطع الاستقرار فيه قبل إجراء صيانة للمطبخ والأرضيات والسقف وتمديد الكهرباء، ليدفع أكثر من 300 دولار جمعها بشق الأنفس، من أجل أن يقيم في البيت الذي شُيد بالتعاون بين 12 جهة مختصة في العمل الإنساني.

ويظل حال الأخضر أفضل من صفية الأحمد التي انتقلت مع بناتها إلى منزل مشابه في مخيم أبو طلحة قرب سلقين في ريف إدلب، ومن وقتها يعانين «تسرب أمطار الشتاء عبر الجدران»، وليس باستطاعتهن إجراء الصيانة لعدم امتلاكهن أي دخل، وتخشى تكرار «المأساة» في الشتاء المقبل، كما تقول لـ«العربي الجديد»: «ألواح الزنك التي تغطي السقف لم تمنع الأمطار من التسلل إلى مراتب (فرش) النوم الإسفنجية».

وتتكرر صور المعاناة السابقة مع 27 نازحاً ممّن أووا إلى المساكن الإسمنتية في التجمعات التي تشيدها منظمات إنسانية شمال غربي سورية، أملاً في الحصول على أمان ودفء واستقرار نسوه في زمن اللجوء وحياة الخيام، ليجدوا أنفسهم أمام تحديات يوثق تحقيق «العربي الجديد» تداعياتها عليهم.

من يؤسس ويشرف على التجمعات السكنية؟

يعيش 171,407 أشخاص، ضمن 32 ألف عائلة مقيمة في 117 مجمعاً سكنياً إسمنتياً في مناطق شمال غربي سورية، ومن بينها 24 مجمعاً في ريف محافظة حلب (شمال)، و93 في محافظة إدلب، بحسب إفادة محمد الأحمد، رئيس مديرية شؤون المخيمات في حكومة الإنقاذ. وأنشأت منظمات إنسانية محلية 28% من هذه المجمعات، في مقابل 21% أنشأتها منظمات دولية، بحسب دراسة «المجمعات السكنية شمال غرب سورية» التي أجرتها وحدة تنسيق الدعم ACU (منظمة سورية غير ربحية) في إبريل/نيسان 2022. وتشرف دائرة الإسكان المركزية في وزارة التنمية والشؤون الإنسانية، التابعة لحكومة الإنقاذ في إدلب، على عمليات إنشاء المخيمات السكنية الإسمنتية، وتنسق بين عمل المنظمات المحلية والإقليمية، كما يوضح رئيسها أحمد القاسم، محدداً من لهم الحق في الانتقال إلى تلك المساكن بمن يقطنون المخيمات القماشية والبلاستيكية في المناطق السهلية التي تتعرض للسيول بفعل الأمطار، وسكان المخيمات القريبة من خطوط التماس التي تتعرض لقصف قوات النظام السوري، إضافة إلى العائلات العائدة من تركيا التي فقدت مساكنها جراء زلزال فبراير/شباط 2023، وتابع لـ«العربي الجديد»، يجري الأمر بموجب عقد انتفاع مؤطر بالسكن فقط، ولا يحق لهم التصرف فيها أو تملكها.

117 مجمعاً سكنياً إسمنتياً تضم 32 ألف عائلة نازحة

تردي الخدمات وبعدها المكاني يشكّلان عبئاً إضافياً على النازحين

افتقار إلى الخدمات الأساسية

يعتمد النازح عبد الجواد المواس، في إنارة المسكن الذي تسلمه العام الماضي، ضمن مخيمات كللي، شمالي إدلب، على لوح طاقة شمسية صغير وبطارية كلّفته 100 دولار، جمعتها الأسرة بعد معاناة كبيرة.

ويعد الافتقار إلى الطاقة الكهربائية قاسماً مشتركاً بين جميع المخيمات الإسمنتية منذ إنشائها، وبدء توزيع النازحين واستقرارهم فيها عام 2020، إذ تأخرت شركة كهرباء شمال غرب سورية Green Energy، الخاصة والوحيدة التي تعمل في المنطقة، في تغذية المخيمات بالتيار حتى النصف الثاني من عام 2024، بينما وصلت الخدمة إلى مخيم الكمونة ومخيمات الكفير وعدد من مخيمات كفر لوسين، بحسب رد الشركة على «العربي الجديد»، وهو ما يعود إلى اشتراط معايير لا بد أن تتوفر في المواقع المؤهلة لإيصال الكهرباء، من أبرزها البنية التحتية اللازمة، والصفة العقارية للموقع، وما إذا كان داخل التنظيم أو خارجه.

وتتمتع 48% من المجمعات فقط بشبكات نظامية لمياه الشرب والاستخدام اليومي، بينما يعتمد السكان في 59% منها على مياه الصهاريج، وتتوفر لـ 74% من المجمعات شبكات صرف صحي، فيما تعتمد 26% على حفر للتخلص من مياه الصرف الصحي. وتُجمع القمامة ضمن 87% من المجمعات السكنية بشكل دوري، لكنها تتراكم في 13% منها، بحسب ما توثقه الدراسة السابقة.

وأسهمت ظاهرة الصرف الصحي المكشوف، وغياب خدمات ترحيل النفايات، وعدم توفر المياه النظيفة في انتشار الأمراض الجلدية في أكثر من 488 مخيماً بأرياف إدلب وحلب، بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة، والاكتظاظ السكاني الكبير، وفق ما وثقه فريق «منسقو استجابة سورية» (منظمة إنسانية غير ربحية)، عبر تقرير صدر في 23 مايو/أيار 2024.

مساكن مخالفة للمعايير الإغاثية

تتباين مساحات الشقق السكنية في المخيمات الإسمنتية، منها ما يصل إلى 50 متراً مربعاً، وهناك نمط آخر مساحته 36 متراً مربعاً، كما أوضح المهندس المدني أحمد العلي العامل في فريق صباح التطوعي (سوري يختص بتأمين المأوى والغذاء).

ويُجمع النازحون الذين التقاهم معد التحقيق على ضيق المساحة الشديد، مقارنة بعدد أفراد أسرتهم، ومن بينهم علي المرعي الذي قرر وأسرته المكونة من خمسة أشخاص العودة إلى سورية مطلع العام الماضي، بعدما مكثوا ستة أعوام في مخيم الإصلاحية بتركيا، وتسلم شقة سكنية في مخيمات دير حسان شمالي إدلب «لكنها كانت بعيدة تماماً عن توقعاتهم المحدودة، فمساحتها لا تتعدى 35 متراً مربعاً، وتتألف من غرفتين بشكل طولي يتوسطهما مطبخ غير مجهز، ولم يزود بأي مصارف، وبالتالي تتخلص الأسرة من المياه عبر تجميعها في أوعية، كما أن الحمام مساحته متر مربع واحد». وهذه المواصفات، مخالفة للاعتبارات التي يحددها الميثاق المرجعي لمعايير الإغاثة الإنسانية الصادر عن مؤسسة Sphere، (شبكة إنسانية تنشط حول العالم لتحسين جودة المساعدات الإغاثية)، إذ لا توفر مساحة معيشية تستوعب الاحتياجات المتنوعة لأفراد الأسرة، وهو ما يساوي 3,5 أمتار مربعة للفرد الواحد بدون احتساب أماكن الطهي والاستحمام والمرافق، مع ضرورة تشييد الأسقف والجدران الأساسية، بما يحقق الأمن والكرامة والخصوصية وحماية السكان من الطقس، وهي أمور لم تراعها الجهات المسؤولة عن بناء المخيمات التي ظهرت فيها تلك المشاكل، وفق إفادة العلي.

ما سبق، تؤكده دراسة المجمعات السكنية التي تصنف المساكن الإسمنتية من حيث جودة البناء إلى تسعة مجمعات ممتازة، و46 جيدة، و43 متوسطة و19 سيئة. والأخطر أن مواصفات البناء السيئة إلى جانب الافتقار للبنى التحتية تفاقم من مخاطر تعرض المساكن وقاطنيها لإصابات خطيرة بفعل العواصف المطرية حتى إن كانت متوسطة الشدة، بحسب تحديثات تطورات الوضع الإنساني في مخيمات شمال غربي سورية التي يرصدها فريق «منسقو استجابة سورية»، إذ تسببت عاصفة شديدة وقعت في الأول من مايو/أيار 2024، بأضرار لـ 100 مسكن مؤقت للنازحين في إدلب وشمالي حلب، كما تضررت بعض المساكن في الربع الأخير من الشهر ذاته، عقب دخول مياه الأمطار إليها، وحدثت فيضانات وانقطعت الطرق في 41 مخيماً، بسبب صعوبة تصريف المياه في ظل غياب الصرف المطري، بحسب ما يوثقه بيان منسقو استجابة سورية الصادر في 25 مايو الماضي.

تخطيط عشوائي يفاقم معاناة النازحين

يضطر الطفل زاهد الطيفور (12 عاماً) ورفاقه، للمشي يومياً مسافة ثلاثة كيلومترات من مخيم بزاعة شمال شرقي حلب الذي يضم ألفي نسمة حتى يصل إلى مدرسته، وما يزيد الطين بلة وعورة الطريق التي يسلكها الأطفال، كونها ترابية وغير معبّدة، وهو ما يعقد من حياة الأهالي في التجمعات السكنية المشابهة، بسبب عدم التخطيط المسبق. وتبلغ نسبة المجمعات التي جرى التخطيط لها قبل تنفيذها 67%، بينما 33% نشأت بشكل عشوائي، وتفتقر للمرافق الخدمية، وأهمها المدارس التي تتوفر في 46% من المجمعات، في حين تفتقر 51% منها لأي مدارس، وهذه المصاعب تنذر بانقطاع الأطفال عن تعليمهم، بحسب ما جاء في دراسة منظمة ACU.

ولا تعدّ الخدمات الصحية أفضل حالاً، في ظل عدم توفر أي نقاط طبية بالقرب من 50 مجمعاً سكنياً، خاصة أنه لا تتوفر لدى غالبية السكان وسائل نقل، كونهم من الفئات الفقيرة، ونسبة كبيرة منهم تفتقر لأي مصادر للدخل، ما يجعل الوصول إلى المشافي باستخدام وسائل النقل العامة عبئاً إضافياً، بحسب ما توثقه «العربي الجديد» عبر شهادات الأهالي، ومن بينهم النازح من دمشق أيمن الهبول، الذي يتذكر بمرارة كيف شعر بالعجز حين لم يستطع إسعاف زوجته لدى إصابتها بارتفاع حاد في ضغط الدم، بسبب افتقار مخيم مارع الذي يسكنه شمال شرقي حلب إلى أي مركز طبي، وعدم قدرتهم على الوصول إلى نقاط خارجه، نظراً لصعوبة التحرك في شوارع المخيم شتاء، وعدم قدرة سيارة الإسعاف على الوصول إليه، بسبب ضيق الشوارع.

ويمثل الموقع العشوائي عائقاً أمام توزيع النقاط الصحية على المخيمات الإسمنتية، بحسب ما رصده دريد الرحمون مسؤول دائرة الرعاية الأولية في مديرية صحة إدلب (تابعة لحكومة الإنقاذ المعارضة)، والذي لفت إلى أن التهجير وتغير المكون الديمغرافي في مناطق النزوح شمال غربي سورية أسفر عن مشاكل في توزيع جغرافيا المراكز الصحية، كما أن بُعد تلك التجمعات عن مصادر رزق النازحين أجبر الكثيرين على رفض الانتقال من الخيم، لعدم قدرتهم على دفع أجور المواصلات، ومن بينهم فهد العبود، الذي فضّلت أسرته البقاء في مخيم اخترين شمالي حلب، بسبب عدم ملاءمة مساحة المساكن الإسمنتية لأفراد الأسرة الستة، وبعدها عن الحقل الذي يعملون فيه من أجل توفير لقمة العيش.